

أبعاد النظرية الاجتماعية في الدراسات الديموغرافية

* د. محمد محمد مصباح الشريف

■ الملخص:

للتنظرية العلمية مكانة بارزة ومتميزه في البحث العلمي بصفة عامة سواء كان موضوع البحث ظاهرة طبيعية عامة أو ظاهرة اجتماعية، فهي التي تحدد موضوعه وتنظم عملياته وأدواره بخلاف المنهج العلمي الذي يعد أساساً واحداً لكل العلوم وإن وجدت بعض الاختلافات في تفصيلات أدواته ووسائل بحثه باختلاف الظاهرة موضوع الدراسة. والنظرية في علم الاجتماع تهدف إلى تقديم تفسيرات وتصورات مهمة للحياة الاجتماعية من حيث تطورها ونشأتها وتغيرها. وقد ظهرت في علم الاجتماع خلال تطوره التاريخي عدة نظريات منها ما يعرف بالنظريات الاجتماعية القديمة، والنظريات الاجتماعية الحديثة، والنظريات الاجتماعية الكبرى والمتوسطة والصغرى، ونظريات تفسيرية ونظرية انتروبولوجية وديموغرافية، وهذا ما يرغب الباحث في طرحه ونقاشه في هذه الورقة من خلال استعراضه لبعض النظريات الاجتماعية والديموغرافية المفسرة لظاهرة الخصوبة وآثرها على معدلات النمو الديموغرافي في المجتمع الليبي الذي يشهد انخفاض ملحوظ في معدلات النمو الديموغرافي.

■ المقدمة:

ومما لا شك فيه أن الدراسات الديموغرافية وصلت بالفعل إلى مرحلة العلم، بعد أن جمعت العديد من الحقائق العلمية، ووضعت الفروض العلمية وحاولت أن تنظمها في صورة نظرية، بل إن بعض المهتمين بالدراسات الديموغرافية قد توصلوا بالفعل إلى صياغة قوانين سكانية.

والنظرية السكانية عموماً هي عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم

* عضو هيئة تدريس كلية القانون جامعة طرابلس ليبيا

أبعاد النظرية الاجتماعية في الدراسات الديموغرافية

على أساس الملاحظة والتجربة، وتقدم تفسيراً لظاهرة من الظواهر الديموغرافية أو تتنبأ بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها. وهي نشاط عقلي فهي تلك العملية التي يمكن بها تطوير بعض الأفكار التي يمكن أن تساعد العلماء على فهم وشرح لماذا تحدث أحداثاً وظواهر اجتماعية معينة في مكان وزمان محددين. وهي بناء متكامل يضم مجموعة من التعريفات والاقتراحات والقضايا العامة التي تتعلق بظاهرة اجتماعية أو سكانية معينة، بحيث يمكن أن يستنبط منها منطقياً مجموعة من الفروض القابلة للاختبار.

وأياً كان موضوع البحث أو الدراسة فإن النظرية الاجتماعية "الديموغرافية" تهتم أساساً بتطوير أساليب زيادة فهم الأحداث الاجتماعية وهي وسيلة الفهم في أي علم حيث أنها تجيب على سؤال لماذا؟

والعلاقة بين العلم والنظرية تكاد تكون واحدة، أو أن النظرية شرط أساسي للصعود إلى مرتبة العلم، فلا يمكن تصور علم بدون نظرية أو نظريات تكون بناء ونظريته إلى الأمور مهما كانت مادية أو اجتماعية (الحوات1998، ص20).

والنظرية الاجتماعية عبارة عن علاقات تصورية بين مجموعة من المتغيرات يتم في ضوئها تفسير فئة من الإضطرابات التي يمكن تحديدها بشكل تجريبي فالنظرية إذاً هي تصور أو بناء منطقي علمي يفسر ظاهرة أو ظواهر اجتماعية متعددة ويحدد هذا التصور المنطقي الظروف والعوامل التي إذا تكررت أو ظهرت أمكن ظهور وتكرار الظاهرة من جديد (نبيلة، 1983، ص68).

والنظرية الاجتماعية وسيلة من حيث مالها من وظيفة معرفية ومنهجية في عملية البحث الاجتماعي، فهي تصور وبناء منطقي وعلمي يفسر الظاهرة أو مجموعة الظواهر الاجتماعية موضوع البحث أو الدراسة والتحليل، والنظرية هي جزء من تصور العلم نفسه فالعلم يعتمد على نسق يربط بين القضايا وعلى ذلك فهناك تطابق بين النظرية والعلم وهذا ما تحاول النظرية في علم الاجتماع الوصول إليه.

والنظرية العلمية هي التي تمد الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد المرجعية التي يجب عليه دراستها في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة أو البحث لذلك فالعلاقة بين النظرية العلمية والبحث التطبيقي هي علاقة جدلية مهمة في الوصول لهدف من دراسة وتحليل أي ظاهرة اجتماعية .

ويمكن تلخيص دور النظرية في العلم في النقاط الآتية :

1 - تحدد للباحث مجالاً للتوجيه يستطيع من خلاله أن يختار منه المعلومات والبيانات ما يصلح للتجريد .

2 - تقدم الإطار التصوري الذي ينظم الظواهر ويبين العلاقات المتبادلة بينها .

3 - تلخص الوقائع في صورة تعميمات تجريبية من جهة وفي نسق منطقي يضم طائفة من هذه التعميمات من جهة أخرى .

4 - أداة التنبؤ بالظواهر في الظروف التي تلمسها من قبل .

5 - تحدد التفرعات ومواضع النقص في المعرفة (خاطر، 1995، ص60).

ومن هنا تأتي هذه الدراسة في سياق الاهتمام بالمعطى الديموغرافي الليبي الذي يشهد انخفاض ملحوظ في معدلات النمو الديموغرافي مقارنة بتعداد عام 1973م الذي شهد أعلى معدل للنمو الديموغرافي (4.21%)، ثم أخذ في الانخفاض إلى أن وصل عام 2006م إلى (1.78%).

وكذلك الانخفاض الملحوظ في معدلات الخصوبة باعتبارها العامل المهم في تحقيق النمو الديموغرافي وهو العامل الأكثر حساسية واستجابة لمعطيات متعددة ومتداخلة، فإن التركيز على دراستها وتحليلها في إطار النظريات الاجتماعية والديموغرافية يعتبر عملاً استراتيجياً على كافة المستويات ومختلف المجالات من أجل تحديد مظاهر القوة في معدلات واتجاهات الخصوبة وتحديد الصعوبات والتحديات وأسبابها مع بيان الفرص والتهديدات، دافعة باتجاه تأسيس قاعدة بيانات مرجعية داعمة للمهتمين بالأسرة والسكان.

أبعاد النظرية الاجتماعية والديموغرافية في الدراسات السكانية :

لنظرية الاجتماعية والديموغرافية العديد من الأبعاد يمكن إيجازها في الآتي:

البعد الأول:

يقوم على أساس تقسيم النظريات الديموغرافية إلى قسمين هما النظريات الطبيعية والنظريات الاجتماعية.

أ - النظريات الطبيعية:

هي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مفاده أن الذي يتحكم في نمو السكان والخصوبة هو

طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، وإذا استطاع الإنسان أن يسيطر على هذا النمو فهي سيطرة محدودة، ويؤيد أصحاب هذا الاتجاه كيف كان أصحاب هذه النظريات يحاولون إيجاد قانون لنمو السكان ويتمكنون به من معرفة ما حدث في مجتمع ما في الماضي وما يتوقع أن يحدث في المستقبل، وكانت كل القوانين التي تم التوصل إليها تتكرر كل تدخل للإنسان وللقيم الإنسانية والاتجاهات في هذا النحو وتعتبره أمراً طبيعياً لا يمكن للإنسان أن يعوقه، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه سادلر - دوبلدي - سبنسر.

ب - النظريات الاجتماعية:

يوكد أصحاب هذا الاتجاه بأن نمو السكان وارتفاع معدلات الخصوبة لا يرجع إلى قانون طبيعي ثابت وإنما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأعضاء المجتمع، وهذه تشمل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبيولوجية والقيمية والقانونية والدينية.

● أما البعد الثاني:

فهو يتمثل في تلك المحاولات التي تصنف النظريات الديموغرافية على ضوء العوامل التي تؤثر في الخصوبة إلى نظريات اقتصادية ونظريات ثقافية اجتماعية ونظريات بيولوجية.

أ - النظريات الاقتصادية:

يؤكد العديد من رواد هذا الاتجاه أن الزواج والإنجاب يتحددان وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع. ويرجع التفسير الاقتصادي للظواهر السكانية إلى عهد قديم، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تطورت النظرية الاقتصادية وبدأ مفهوم الحجم الأمثل للسكان يظهر في العديد من كتابات علماء الاقتصاد، وعرف الحجم الأفضل للسكان في كتاب (كيناي) تحت عنوان «مبادئ الاقتصاد السياسي» الذي نشر عام 1888م بأنه «ذلك الذي يبلغ عنده الإنتاج أعلى مستوى مع افتراض ثبات مستوى المعرفة وسائر الظروف السائدة في المجتمع» (أبوعيانة 1986، ص51).

والجدير بالذكر أن هذه النظريات قد ركزت على المتغيرات الاقتصادية للخصوبة البشرية المتمثلة في العمل وأوقات الفراغ، والادخار والاستهلاك. ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن الزواج والإنجاب يقومان على البناء الاجتماعي للمجتمع المتمثل في بناء

الأسرة والعلاقة الجنسية بين الزوجين، وأيضاً على افتراض وظيفة نفعية مشتركة بين الأباء والأبناء (Gersy B. Rodgers 1985, P35) لأن الأطفال شيء يستند وقتاً كبيراً، وبمقارنتهم بغيرهم من السلع يحتاجون إلى تخصيص وقت كبير من الأسرة لهم، في نفس الوقت هناك أسر تعتمد اعتماداً كبيراً على الأطفال كوسائل إنتاج وإضافة مورد اقتصادي للأسرة من خلال مشاركتهم في الأعمال المساعدة والمختلفة، وضعف التكلفة الحقيقية لهم خاصة في المجتمعات الزراعية، الأمر الذي يرغب المواطنين في هذه المجتمعات وخاصة العمال في دعم اتجاهات الاستمرار في إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في معدلات الخصوبة.

ب - النظريات الثقافية الاجتماعية:

وهي مجموعة من النظريات السكانية التي تحاول تفسير النمو الديموغرافي من واقع التفاعل الثقافي دون غيره، بمعنى تحاول تفسير السلوك الإنجابي وارتفاع معدلات الخصوبة بالرجوع إلى النسق القيمي السائد في المجتمع أو بالرجوع إلى النمط الثقافي التقليدي السائد في المجتمع.

ت - النظريات البيولوجية:

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه النظري على أن السبب في انخفاض الخصوبة الذي حدث في الدول المتقدمة يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض القدرة البيولوجية على الإنجاب، حيث يرى (سادلر) أن ارتفاع الكثافة السكانية يؤدي بطريقة طبيعية إلى انخفاض القدرة على الإنجاب. أما (سبنسر) فيؤكد على تعقيد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي الأمر الذي يتطلب من الإنسان أن يبذل جهوداً إضافية للمحافظة على حياته الذاتية، وذلك يؤدي حتماً إلى خفض قدرته على التوالد.

وقد عرض هربرت سبنسر قضايا النظرية السكانية ضمن مؤلفه «مبادئ البيولوجيا» عام 1901م، ويمكن إيجاز أهم منطلقات نظريته الديموغرافية في النقاط الآتية:

- 1 - أن الغذاء الجيد يزيد القدرة على التناسل مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان.
- 2 - هناك تعارض بين التناسل والنضوج الذاتي، بمعنى أن المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها، فالأجسام العضوية التي لا تستطيع المحافظة على نفسها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تنفد، بينما الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءاً كبيراً من قوتها ونشاطها الحيوي في إنضاج

ذاتيتها وبناء شخصيتها ولا يتبقى لها إلا القليل لبذله في مجال التوالد والإنجاب.

3 - تبين لسبنسر قلة النسل بين السيدات المشتغلات في المهن الفكرية واللاتي كن ينتسبن إلى طبقات عليا بسبب الإجهاد الذهني وعجزهن عن الاهتمام بأطفالهن ورعايتهم ورضاعتهم ومدهم بالغذاء الصحي.

4 - يضاف إلى ذلك أنه كلما ازداد ما بذله الفرد من جهود لتكوين ذاته ووجوده ونجاحه في حياته ضعفت رغبته في الإنجاب، وهنا سوف تختفي مشكلة تزايد السكان مع ما يصاحبها من مشاكل أخرى ما دام الإنسان ينشد الرقي والتقدم ويبذل جهوداً كبيرة في سبيل تحقيق ذلك.

أما (كواردو جيني) فقد رأى أن لكل مجتمع دورة بيولوجية تؤثر على كثافة السكان وتنعكس عليها، ففي المرحلة الأولى تكون الخصوبة مرتفعة في جميع الطبقات ثم تميل إلى الانخفاض في الطبقات العليا مما يؤثر على الإنجاب في جميع الطبقات داخل المجتمع.

وعرض (كواردو جيني) نظريته في مؤلفه «أثر السكان في تطور المجتمع عام 1912م، والتي يمكن إيجاز أهم مرتكزاتها في النقاط التالية:

1 - أكد جيني على أن المجتمع يمر بثلاثة مراحل هي (النشأة والتكوين - التقدم والازدهار - الاضمحلال والفناء).

2 - يفترض أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع يمكن أن نلاحظ خصائص محددة تميز نمو السكان ونتائج تترتب على هذا النمو تؤثر في مختلف جوانب المجتمع.

ففي مرحلة النشأة والتكوين تتميز هذه المرحلة بمعدل خصوبة مرتفع، يصاحب ذلك النمو السكاني زيادة في حجم السكان وزيادة في كثافتهم السكانية (رشوان 2006، ص79).

أما في مرحلة التقدم والازدهار تنقص معدلات الخصوبة ويقل عدد السكان وينتفش الاقتصاد ويرتفع مستوى المعيشة وتعم الرفاهية وتنمو المدن وتزدهر التجارة كما تزدهر الفنون والموسيقى والأدب ويشعر المجتمع بالسعادة ويصبح أكثر ديمقراطية.

أما المرحلة الثالثة مرحلة الاضمحلال والفناء يقل عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى المدن مما يؤدي إلى إهمال الأرض الزراعية وسوء حالة الفلاحين، وقلة الطلب على الأيدي العاملة في المدينة وتفشي

ظاهرة البطالة، وزيادة الإنتاج على الاستهلاك، فتحل الأزمات الاقتصادية وتزداد حالة المجتمع سوءاً مما قد يعجل بفنائه واختفائه (رشوان 2006، ص 80).

وهي نفس آراء ابن خلدون والتي جاء فيها «المجتمع يولد كما يولد الفرد ويمر كما يمر الكائن الحي في أطواره الثلاثة وهي طور الطفولة والشباب، وطور الرجولة، وطور الشيخوخة» (بن سعد 2006، ص 191 - 192). وفي هذه الأطوار يمر المجتمع بأربعة مراحل هي:

أ - مرحلة البداوة: وتتميز هذه المرحلة بالخشونة والعصبية.

ب - مرحلة الملك: في هذه المرحلة يتحول المجتمع من طور البداوة إلى طور الحضارة، وتتركز السلطة في يد شخص واحد أو فئة، وتتفكك العصبية.

ت - مرحلة الترف والتعليم: ويصل فيها المجتمع إلى أعلى درجات الترف والنعيم ويصبح إنفاق الأفراد أكثر من كسبهم.

ث - مرحلة الضعف: وفي هذه المرحلة فساد الأخلاق وينتشر الاضمحلال في كافة مرافق الدولة وينتصر الشر على الخير (العادي 1988، ص 55).

● نظرية العامل الاقتصادي «توماس مالتس، 1766»:

تعد نظرية توماس مالتس ونظرية كارل ماركس من أشهر النظريات الديموغرافية التي تناولت تفسير ظاهرة النمو الديموغرافي من خلال تحليل العامل الاقتصادي.

حيث يرى مالتس في مؤلفه بعنوان «مقال عن مبادئ السكان وتأثيرها في مستقبل المجتمع». بأن الجنس البشري مثله مثل الحيوان والنبات لديه الفطرة لزيادة أعداد الفصيلة، وذلك من خلال الرغبة الطبيعية لدى البشر في الإنجاب، فإذا لم تكن هناك قوى تحكم نمو البشر فإن الجنس البشري سيتضاعف بأرقام هائلة تكفي لمليارات من العوالم مثل عالمنا الأرض في غضون عدة آلاف قليلة من السنوات، إلا أن القيود المفروضة هي التي تحد من القدرة البيولوجية للإنسان على تغطية سطح الأرض بالبشر، وأهم هذه القيود هو نقص الغذاء وهو وسيلة الإنسان للبقاء، فالكميات المتاحة من الغذاء محدودة بكمية الأرض المتاحة، والسكان - من وجهة نظر مالتس - يتزايدون في شكل متوالية هندسية «1-2-4-8-16-32...» أما الغذاء فيزيد على شكل متوالية عددية «1-2-3-4-5...»، ومن الطبيعي وفقاً لهذا التحليل أن يتعدى نمو السكان نمو المعروض من الغذاء بما يؤدي إلى وجود نقص في الغذاء والذي بدوره سوف يوقف الزيادة في أعداد السكان.

وهو يرى أن هناك عوامل أخرى تحد من النمو البشري، وهي نوعان:

أ - عوامل الحد الإيجابية:

وتقع تحتها كل مسببات الوفاة مثل الحروب والأمراض والأوبئة والمجاعات، وبذلك تتم الموازنة بين المواليد والوفيات.

ب - عوامل وقائية:

وهذه المجموعة تتمثل في كافة أشكال تحديد النسل بما في ذلك موانع الحمل المختلفة والإجهاض، وكرجل دين لا يعترف بكافة أشكال تحديد النسل حيث أن الأسلوب الوحيد الذي يقره مالتس هو من خلال الوسائل المتفقة مع الدين ولذلك أطلق عليها مالتس الموانع الأخلاقية، والتي تتمثل في تأخير سن الزواج أو عدم الإنجاب حتى يستطيع الزوج إعالة الزوجة والأطفال وقيهم شر الحاجة في المستقبل. وقد خلص مالتس من هذا التحليل إلى عدة نتائج منها:

1 - لا يوصي مالتس بزيادة الأجور للعمال حتى لا يتزوجوا مبكرا وينجبوا الأطفال مما سيؤدي إلى زيادة السكان زيادة تفوق الزيادة المتاحة في الطعام، فيعود الفقر من جديد.

2- لا يوصي بزيادة الضرائب المخصصة للإنفاق على العاطلين، فهذا سيؤدي إلى التشجيع على الكسل ويزيد من عدد أفراد الأسرة، فتتضاعف الأفواه أكثر من تضاعف الطعام المتاحة، وسيؤدي التنافس بين المشتريين لأن يرفع البائعون أسعار بضائعهم المتناقصة، وسرعان ما يعود الفقراء الذين كانوا قد نعموا بشيء من الرخاء إلى الفقر من جديد (رشوان 2006، ص 62).

3 - إذا ما تم الزواج فلا بد أن يمنع الحمل بأي طريقة وبأي صورة من الصور، وإذا لم نلتزم بهذه التدابير فلا بد أن نوطن أنفسنا على مجاعات أو أوبئة أو حروب تقوم بدورها في إنقاص عدد السكان.

ومن هنا يمكن القول بأن مالتس كان يرى بأن الشرور قادمة لا محالة بفضل خصوبة الفقراء الطائشة والمتمثلة في كثرة إنجابهم للأطفال بشكل غير مدروس.

نقد نظرية مالتس:

1 - عدم إيمان مالتس بالتقدم العلمي والتطور التكنولوجي الذي ساهم في زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني بما يكفي لإطعام هذه الأفواه وزيادة، وهذا ما أكدته وليام هزلت في كتاب «روح العصر» حيث ذكر بأن زيادة الخصوبة في النبات تفوق كثيرا خصوبة النساء فالحبوب ستتكاثر وتتضاعف أسرع بكثير جدا من زيادة الجنس البشري، وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من المعيشة وليس الفقر.

2 - اعتقد مالتس بأن القيد الأخلاقي هو العامل الوحيد المقبول لمنع الزيادة في أعداد السكان مع العلم بأن هناك العديد من الوسائل العلمية الحديثة الأخرى التي يمكن استخدامها لتنظيم الأسرة بدلا من هذا القيد.

3 - اعتقد مالتس بأن الفقر هو النتيجة الحتمية لنمو السكان، إلا أنه من الناحية التاريخية على أنه ما بين أعوام 1801 إلى 1835 فإن إدخال قوانين مكافحة الفقر في بريطانيا لم يترتب عليها ارتفاع في مستويات المواليد أو الزواج أو المستوى العام للسكان.

• نظريه الصراع «كارل ماركس 1818 – 1883»:

عرض «كارل ماركس» آراءه المتعلقة بالسكان في كتابه رأس المال الذي نشر عام 1929م حيث أنكر «إن الفقر والشقاء يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان، وإلى إنجاب عدد من الأطفال يزيدون عن قدرة الفرد على إعالتهم، كما قرر «مالتس» من قبل، و أن الفقر والبؤس يرجعان إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يكون سائداً في مكان وزمان معينين، فالمنافسة تؤدي إلى تراكم المنتجات، فيعجز النظام عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلاً كاملاً، ويقرر ماركس بأن المجتمع يمر بمراحل متباعدة، وذلك استناداً إلى تغير الإنتاج والنظام الاقتصادي، ففي المراحل الأولى لتراكم رأس المال حيث لم ينتشر بعد استخدام الآلة، تكون الصناعة في حاجة إلى مزيد من اليد العاملة، لذلك فهي تلجأ إلى اليد العاملة المهاجرة من الريف، وفي مرحلة أسلوب الإنتاج الرأسمالي يتزايد رأس المال الثابت «الإنتاج»، بسرعة تفوق رأس المال المتغير «العمال» مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال، فيتحولون إلى فائض سكان. «ويسعى الرأسماليون إلى وجود فائض نسبي من السكان حتى يجدوا أمامهم جيشاً من العمال، ولا يضطروا إلى رفع الأجور» (رشوان 2006، ص72).

• النقد الموجه لهذه النظرية:

1 - يفترض «ماركس» أنه لن يوجد سكان فائضون عن الحاجة أو فقر أو بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي أي أن ظروف الزمان الاقتصادية هي التي تخلق مشكلة السكان.

2 - من الدليل على فشل هذه النظرية نظرياً وواقعياً أن أكثر الدول تعاني من التخلف الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب مشاكلها السكانية (عوض 1997م، ص46 - 47).

3 - غفل ماركس عن العوامل الأخرى التي تؤثر في نمو السكان منها على سبيل المثال الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب (رشوان 2006، ص72).

● نظرية التوازن الاجتماعي « كنجزلي دافز »:

رفض «دافز» النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي في ضوء العامل الواحد كالعامل الاقتصادي أو الثقافي فهو يعترض على تفسير التغيرات في الخصوبة بالعامل الاقتصادي كقلة الموارد المتاحة كما يعترض على تفسير السلوك الإنجابي بالرجوع إلى «النسق القيمي» أو مفهوم الثقافة.

فهو يرى أن التغيرات التي تطرأ على المجتمع تميل دائماً نحو التوازن الاجتماعي «والذي دائماً ما يتعرض لضغوط ومؤثرات تأتي من داخل المجتمع، أو من خارجه أو تهدد توازنه، وتوجد في المجتمع قوى اجتماعية تعمل دائماً على إعادة التوازن داخله» (رشوان 2006، ص76).

والتوازن في نظره هو توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، والتي تحقق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية التي يرمي إليها المجتمع، (وإذا اختلف هذا التوازن نتيجة لزيادة عدد السكان أو لزيادة متطلبات البناء الاجتماعي أو للاثنتين معاً يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف عن طريق تأخير سن الزواج والالتجاء إلى الإجهاد أو إلى تنظيم الأسرة) (رشوان 2006، ص77).

● النقد الموجه لنظرية «دافز»:

نلاحظ على هذه النظرية اهتمامها بالبناء الاجتماعي وأثره على عدد السكان وتكيفهم، واهتم «دافز» بتفسير بناء الأسرة على أساس النسق القيمي أو مفهوم الثقافة وهي بالتالي تمتاز بالمظاهر السلوكية المرتبطة بتغير الخصوبة وهو ما أهمله كثير من التفسيرات النظرية السابقة (كما أنه لم يتعرض للأوضاع السكانية بالمجتمعات النامية واختلال التوازن الدائم بها حيث اختلاف الجماعات، وتباين المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) (المقصود، صص 122 - 123).

وهناك من فسر تكوين الأسرة على أساس أنه ضرورة اجتماعية يستمد وجوده واستمراره من البناء القيمي السائد، فالقيم السائدة تعد بمثابة الموجه الفعلي للسلوك الإنجابي، وهي الإطار المرجعي لهذا السلوك، فالقيم تستمد نفوذها من خلال صلابتها وانصياع الأفراد لها كإطار لسلوكهم لا يحاولون بطبيعة الحال تغييره، كما لا يمكن أن تتغير القيم بسهولة إلا إذا سمحت ظروف النسق الاجتماعي بذلك التغير بحيث يطبع الأفراد فيما بعد على التكيف مع قيم جديدة تتفق وروح العصر.

ويقرر «ماهدفان» «وسمانجل» (إن القيم الاجتماعية تمنح السلوك المؤيد للولادة للزوجين، أو لضبط هذا السلوك، وهي بلا شك القدرة على تدعيم وضبط السلوك الإنجابي للزوجين) (ابوحزمة 1982، صص 10 - 11).

● نظرية التحول الديموغرافي «فرانك نورشتاين، 1945»:

تتطلب هذه النظرية الديموغرافية المشهورة من خلال العلاقة بين معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام، وقد استخدمت لتفسير آلية معدلات النمو السكاني في أوروبا الغربية، وتتخلص هذه النظرية في أن شعوب العالم تمر بأربعة مراحل كبرى في تاريخها الديموغرافي، هي:

1. المرحلة الأولى أو المرحلة البدائية:

وتتميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات، ويتعرض السكان فيها للأوبئة والمجاعات، وترتفع معدلات الوفيات لحد يفوق معدلات المواليد، وتتمثل هذه المرحلة في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القبلي المتخلف، وهنا يحدث انخفاض للنمو السكاني. وهذه المرحلة مرت بها جميع المجتمعات البشرية في العالم تقريباً، والآن ليس لها وجود إلا في بعض المناطق المتخلفة في أفريقيا وجزر المحيط الهادي، حيث تصل معدلات المواليد إلى (40 - 50) في الألف، وكذلك نسبة الوفيات (20 - 35) في الألف، والتي لم تنتقل بعد إلى الحياة العصرية.

2. المرحلة الثانية:

وهي مرحلة التحول الديموغرافي وتتميز هذه المرحلة بنمو سريع للسكان نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة أسرع من هبوط معدلات الولادات، وذلك بحكم تحسين المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي والثقافي للسكان فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي ترتفع الزيادة الطبيعية للسكان، فيظهر الانفجار السكاني أو الثورة الديموغرافية كما يسميها البعض، وهي موطن الخطر في الأوضاع السكانية، وقد مرت الدول المتقدمة صناعياً بهذه المرحلة، التي استمرت قرناً من الزمن تقريباً، بينما دخلت الدول النامية إليها بسرعة، مستفيدة من التقدم الحاصل في مجال الطب الوقائي والعلاجي (فياض 2012، ص7).

3. المرحلة الثالثة:

ويطلق على هذه المرحلة مرحلة النضج أو الاستقرار السكاني، حيث تتميز هذه المرحلة بالنمو المعتدل أو البطيء، حيث يبدأ النمو السكان بالهبوط التدريجي نتيجة هبوط الولادات،

حيث يتراوح معدل النمو السكاني بين (1 ٪ إلى 2 ٪) سنوياً. وتصل الشعوب إلى هذه المرحلة بعد أن تسود وسائل الإصلاح في شتى مناحي الحياة، كما ترتفع نسبة التعليم وزيادة الوعي الصحي والاجتماعي بين السكان، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات المواليد مع انخفاض معدلات الوفيات التي قد تصل إلى (7 - 10 في الألف)، وتضيق الهوة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وتتنخفض معدلات الزيادة الطبيعية. وما يميز هذه المرحلة كذلك طول متوسط العمر، وارتفاع معدلات الشيخوخة وانخفاض معدلات الأطفال، وتتم بهذه المرحلة دول القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية واليابان (الحديثي 1988، ص 196).

4. المرحلة الرابعة:

يصل النمو الديموغرافي في هذه المرحلة إلى حالة الثبات المرشح للتناقص، حيث يصل معدل النمو السكاني إلى أقل من (1 ٪) سنوياً كما هو الحال في معظم دول أوروبا.

ويتمثل جوهر نظرية التحول الديموغرافي في أن هناك فترة تأخير بين انخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات، وأنه هذه الفترة من التأخير تستمر إلى الحد الذي تتغير فيه الظروف الاجتماعية التقليدية وكذلك الظروف الاقتصادية، وتتغير المؤسسات التي تشجع المستويات المرتفعة من الخصوبة، ويحدث التحول الناتج عن التحديث والذي يؤدي إلى تفضيل المستويات المنخفضة من الخصوبة التي تتماشى مع المستويات المنخفضة للوفيات، وتؤكد على أن التنمية هي أفضل محدد للنسل، إذ أنه بناء على البيانات المتاحة لمعظم الدول التي مرت خلال عملية التحول وجد أن معدلات الوفيات انخفضت عندما تحسنت مستويات المعيشة بهذه الدول، كذلك انخفضت معدلات المواليد في عقود لاحقة، استجابة للانخفاض في معدلات الوفيات، ولقد لوحظ أن الانخفاض في معدلات المواليد يقل عن الانخفاض في معدلات الوفيات، وقد فسر ذلك بأن عملية التحول الديموغرافي تأخذ وقتاً حتى يتكيف السكان مع حقيقة أن معدلات الوفيات أقل من معدلات المواليد.

ويفسر من وجهة نظر أخرى انخفاض معدلات المواليد نظراً لانخفاض أهمية الحياة الأسرية في المجتمعات الصناعية، وهو ما قلل من الحاجة إلى الأسرة الكبيرة التي كانت تمثل بالنسبة للأباء أهمية اقتصادية كبيرة من حيث توفر الأيدي العاملة، ومع انتشار عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي نتج عنه انتشار فرص التعليم الإلزامي بهذه المجتمعات ومن ثم انخفاض أهمية الأطفال من خلال سحبهم من سوق العمل والتحاقهم بالمدراس، وكذلك إدراك الأفراد بأن انخفاض معدلات الوفيات للأطفال يعني أن عدداً أقل من الأطفال يجب أن يولد، وهنا تأخذ معدلات الخصوبة للأباء في الانخفاض.

● نقد نظرية المراحل:

تعرضت نظرية المراحل إلى نقد يمكن إيجازه في النقاط الآتية :

1 - أغفلت النظرية دور المتغيرات الاجتماعية والثقافية والأوضاع الاجتماعية المرتبطة بالأنماط السلوكية عند الأفراد والجماعات في المجتمع والتي يمكن الاعتماد عليها في تفسير النمو الديموغرافي والخصوبة، فالنمو السكاني والخصوبة يحدث بناءً على بناء اجتماعي وقيمي يمكن خلقه (خليفة 1991، ص17).

2 - لم تظهر النظرية أهمية الزواج المبكر والذي يتيح فرصة تعدد مراحل الحمل والإنجاب، وبالتالي يرتفع عدد المواليد ويزيد حجم الأسرة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة.

3 - قامت تحليلاتها على التطور التاريخي للمجتمعات المتقدمة (أوروبا - أمريكا) دون الأخذ في الاعتبار بخصائص السكان في المجتمعات المتخلفة والنامية، في حين أن استجابة الخصوبة بالارتفاع أو الانخفاض يرجع إلى حقيقة أن سلوك الخصوبة يعد جزءاً من ثقافة المجتمع.

ومن خلال سرد وتحليل لبعض الاتجاهات النظرية الديموغرافية في تناولها لواقع الخصوبة يتضح بأن الخصوبة تختلف حتى داخل نطاق المجتمع الواحد وفقاً لظروف متعددة، اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية وغيرها. وكذلك النظريات المفسرة لواقع الخصوبة في مجتمع ما لا يمكن تطبيق نتائجها على مجتمع آخر نظراً لطبيعة المجتمعات المتغيرة خاصة في فترة العصر الذي يشهد ثورة معلومات غزيرة عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة وسرعة تأثيرها على اتجاهات الخصوبة.

● البعد الثالث:

إذا نظرنا إلى الخصوبة من خلال بعد آخر أو اتجاه نظري آخر وليكن المنظور البنائي الوظيفي للخصوبة في صيرورة العلاقات الاجتماعية والقيم والعادات والتقاليد وسواها وفيما يجري فيه من تطور دار ويني أكده سبنسر في نظرية النشوء والارتقاء وكذلك دارون لوجدنا ترابط وتقارب وتكامل بينها وبين ما أكدته متطلبات النظريات الديموغرافية المفسرة لظاهرة الخصوبة، ومن خلال البحث والتحليل العميق لمنطلقات نظرية التحول الديموغرافي والتي استخدمت كثيراً في تفسير آلية معدلات النمو السكاني في أوروبا الغربية نجدها تقترب كثيراً من منطلقات النظرية البنائية الوظيفية المفسرة للأسرة، حيث تؤكد هذه النظرية في منطلقاتها على الآتي: (حالة التكامل-حالة التوازن-حالة

الاستقرار) كما أشار إليها دوركايم، وكذلك تؤكد على (التكيف وتحقيق الهدف-التكامل والمحافظة على النمط) والتي أشار إليها تالكوت بارسونز في العديد من كتاباته، حيث يؤكد على أن فهم الأسرة ينبغي أن ينبع من فهم النظم الاجتماعية الأخرى ذات التأثير المباشرة على بناء ووظائف الأسرة والتي تأتي من بينها وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأبناء والتي لازالت تعد من أهم وظائف الأسرة في جميع المجتمعات الريفية والحضرية، فالأسرة تؤثر وتتأثر ببقية النظم الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع، وأن الارتباط المتبادل بين هذه النظم يعد ارتباطاً وظيفياً لأن كل نظام يعتمد على الآخر وأي خلل في أي نظام ينعكس على النظم الأخرى.

وكذلك عند دراسة موضوع الخصوبة ينبغي الأخذ في الاعتبار مدى قوة تأثير هذه النظم والعوامل المختلفة السائدة في المجتمع على ثقافة المجتمع وأثرها في ارتفاع وانخفاض معدلات الخصوبة، وهنا يؤكد بارسونز على تقلص وظائف الأسرة الحضرية إلى أن انحصرت في الوظيفة الجنسية والتي يترتب عليها في العادة وظيفة الحمل والولادة ووظيفة التنشئة الاجتماعية، وهذا لا يعني وجود خلل أصاب نسق الأسرة، بل أصبحت هناك مؤسسات اجتماعية تقوم بأداء بقية الوظائف بدلا عن الأسرة وبدرجة عالية جدا من الكفاءة من خلال رفع معدلات أداء العاملين بهذه المؤسسات الاجتماعية المختلفة والتي تطلبها ظروف الأسرة الحضرية نظرا لخروج الزوج والزوجة للعمل لساعات طويلة خارج المنزل من أجل مواكبة ظروف الحياة الحضرية الصعبة والمعقدة والمكلفة جدا من الناحية المادية خاصة في تربية وتعليم الأبناء.

من هنا أصبح من الضروري التفكير في تنظيم الأسرة واعتماد أسلوب أو نمط الأسرة النووية من أجل مستقبل مشرق للأبناء، وأصبحت كذلك العديد من الدول تتبنى برامج تنظيم الأسرة وتضع سياسات سكانية في برامجها التنموية من أجل السيطرة على معدلات المواليد عند معدلات معينة تضمن استمرار المجتمع وفقا للسياسات الديموغرافية المرسومة، ومن الطبيعي أن تساهم هذه السياسات في انخفاض معدلات النمو الديموغرافي من خلال برامج تنظيم الأسرة المتعددة التي تساهم بدورها في انخفاض معدلات الخصوبة. من هنا أصبح التركيز على النوعية أكثر من خلال إقامة برامج التنمية المستدامة وضمان نجاحها، حيث تؤكد العديد من الدراسات الاجتماعية والديموغرافية خاصة على وجود علاقة قوية ووثيقة بين مستوى الخصوبة ودرجة التحضر وكذلك مستوى الخصوبة والوضع الاقتصادي والتعليمي للأسرة، ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر

نصيب الفرد من الدخل القومي ومن الطاقة المستهلكة والعمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأمومة وغيرها.

● المنظور البنائي الوظيفي للخصوبة:

يتمحور المنظور البنائي الوظيفي لتحليل ظاهرة الخصوبة في المجتمع نحو التكوين البنائي والدور الوظيفي، فالخصوبة علاقة اجتماعية تعمل ضمن سياق بنائي اجتماعي نسقي وظيفي ويتحدد ضمن الأدوار الاجتماعية كما تؤطرها ثقافة المجتمع داعماً أو رافضاً، وفقاً لتعريف بارسونز للبناء الاجتماعي الذي هو مجموعة نظم وعلاقات اجتماعية لها صفة الثبات النسبي، وتعتبر النظرية الوظيفية الخصوبة من منظورها الإيجابي عاملاً هاماً من عوامل استمرار وتماسك المجتمع ومن منظورها السلبي عاملاً من عوامل هدم وانحيار وفناء المجتمع وفقدان توازنه (كما أن الاهتمام بالفرد في الأسرة أصبح من العلامات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساس لفهم الأسرة الحديثة) (غيث 1967، ص5).

● أهم فرضيات النظرية البنائية الوظيفية:

بالرغم من أن هناك عدداً من علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى الاتجاه البنائي الوظيفي مثل روبرت مرتون - جورج هومانز - تالكوت بارسونز وغيرهم، وعلى الرغم مما يوجد من اختلافات بين هؤلاء العلماء فإنه يمكن القول بصفة عامة إن الاتجاه البنائي الوظيفي يعتمد على سبع فرضيات رئيسية هي (بيري 1997، ص376).

1 - صور علماء البنائية الوظيفية المجتمع تصويراً بيولوجياً، فكما أن جسم الكائن الحي يتكون من مجموعة من الأجزاء التي تؤدي وظائف مختلفة تعتمد على بعضها البعض، كذلك المجتمع يتكون من مجموعة من النظم المختلفة.

2 - لكل نظام من هذه النظم وظيفة هامة يؤديها تساعد على استمرار البناء.

3 - كل نظام يتكون من مجموعة من الجماعات، ولكل جماعة هدف أو أهداف تسعى إلى تحقيقها.

4 - كل جماعة تتكون من مجموعة من المكانات والتوقعات، على الأفراد القيام بها، ويكتسب الفرد هذه التوقعات من المجتمع المحيط به.

5 - هناك نوع من التضامن والاعتماد المتبادل بين أجزاء البناء الاجتماعي، وأي خلل في جزء ينعكس على الأجزاء الأخرى، وظهور أي انحرافات في المجتمع يعني وجود خلل في البناء الاجتماعي.

6 - الوظيفة أكثر عرضة للتغير من أجزاء البناء، ومعظم التغيرات التي تحدث في النظم تكون في وظائف النظام لا في بنائه.

7 - لا يمكن فهم الأسرة ووظائفها بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى، فهي تؤثر وتتأثر بهم (الخطيب، 2007، ص 92).

ومن الرواد الأوائل المؤسسين للنظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع « أوجست كونت - أميل دور كايم - هربرت سبنسر - تالكوت بارسونز ».

1) أوجست كونت:

يعتبر «أوجست كونت» الأب الروحي لعلم الاجتماع في نظر المجتمعات الغربية فهو أول من دعا إلى تأسيس علم لدراسة المجتمع وأطلق عليه اسم «علم الاجتماع».

وفي حديثه عن الاستقرار الاجتماعي «الاستاتيكا» والحراك الاجتماعي «الديناميكا» كان يحاول أن يبحث عن العوامل التي تحفظ للمجتمع استقراره واستمراره فهو لم يهتم بالتغير بقدر اهتمامه بالاستقرار الاجتماعي وقد عرف كونت الاستقرار الاجتماعي «بأنه البحث في القوانين التي توجه سلوك الأفراد وردود أفعالهم في أجزاء البناء المختلفة» (الخطيب، 2007، ص 89).

ومفهوم التوازن عنده يعني وجود نوع من الانسجام بين أجزاء البناء الاجتماعي، وأن حدوث خلل في البناء يعني وجود حالة مرضية في المجتمع أو حالة عدم توازن في البناء الاجتماعي ككل وقد استعار كونت مفهومه هذا من العلوم الطبيعية.

كما يؤكد كونت على أن «الزواج هو أساس البناء الاجتماعي بم وأي عامل يضعف الزواج أو يقلل من شأنه يعتبر عامل هدم للبناء الاجتماعي» (الخشاب، 1981، ص 32).

ويؤكد كذلك على صيانة الأسرة والمحافظة عليها لأنها المعين الذي لا ينضب للعواطف والتضحية وإنكار الذات.

2) هربرت سبنسر:

يعد «هربرت سبنسر» من العلماء الأوائل المؤسسين لهذه النظرية فقد شبه «سبنسر» المجتمع بجسم الكائن الحي، فكما أن جسم الكائن الحي يتكون من مجموعة من الأجزاء التي تؤدي وظائف مختلفة وهذه الوظائف تعتمد على بعضها البعض، كذلك المجتمع يتكون من مجموعة من النظم وكل نظام من هذه النظم له وظيفة هامة يؤديها تساعد على استمرار البناء وهناك تساند واعتماد متبادل بين هذه النظم.

3) أميل دور كايم:

أكد «دور كايم» على أن المجتمعات في تطورها تسير من التضامن الآلي القائم على التشابه السائد في المجتمعات البسيطة أو البدائية إلى التضامن العضوي القائم على الاختلاف والاعتماد المتبادل السائد في المجتمعات الصناعية المحتضرة ويؤكد كذلك على أن المجتمعات كلما سارت في سلم التطور الحضاري ازداد التخصص وتقسيم العمل وأصبح التضامن العضوي هو السائد بين الأفراد.

ويعتبر الاتجاه الوظيفي من أكثر الاتجاهات انتشاراً في دراسة الأسرة وخاصة إذا حاولنا معرفة كيفية ارتباط الأسرة بغيرها من المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، وكما يقول «على ليلة» (يمثل بناء نظرياً له مقولاته وقضاياها النظرية التي تلزم الباحث الوظيفي أن يستتبط منها فروضه وأن يلتزم بهذه القضايا بمسلكه المنهجي في دراسة هذه الفروض واختبارها) (ليلة، 1982، ص 4).

من أجل هذا تقتضي الضرورة توضيح أهم المحددات التي يقوم عليها اتجاه البنائية الوظيفية بالرغم أنه من الصعوبة الإحاطة بكل تفاصيل ذلك لتعدد وجهات نظر البنائيين. إلا أنه يمكن رصد أهم المحددات العامة التي يقوم عليها هذا الاتجاه بإيجاز في النقاط الآتية :

1. حالة التكامل:

إن خاصية التكامل تتحقق في التصور العضوي في أن الكل يتركب من أجزاء ترتبط بعلاقات ولا مجال للفصل بين الأجزاء والعلاقات في تصور البيئة وإدراك كنهها. بمعنى أن كل مجتمع ينظر إليه على أنه نسق موحد.

يمكن القول كذلك أن حالة التكامل في المجتمع تبرز من خلال تضافر مجموعة من الأدوار سعيًا منها إلى حل الصراع الدائم وتبلوره لاستقرار النموذج وتكامله.

2. حالة التوازن:

التوازن لا يعنى عدم اختلال النسق الاجتماعي بل إن وجوده الدائم يجعل النسق دائم البحث عن إبداع تعديلات جديدة نحو التوازن بحيث يتأثر كل جزء في النسق الاجتماعي بالأجزاء الأخرى، وبمعنى آخر أن أي تغيير في جزء لابد أن يؤثر في باقي الأجزاء.

3. حالة الاستقرار:

تؤكد البنائية الوظيفية على استقرار البناء الاجتماعي وتكامله واستمراره مما جعله

يتجاوز عن قصد أو غير قصد دراسة التغير البنائي لأجل إبعاد التناقضات لصالح الاتساق الذي يؤدي إلى الاستقرار.

نخلص من هذا إلى أن النسق الاجتماعي هو جوهر اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي بما يتضمنه ذلك النسق من عمليات تجري بين مكوناته أو أجزائه المختلفة، وما ينتج عن تلك العمليات من إسهامات وظيفية ضرورية لبقائه ككل.

وقد اختلفت آراء العلماء الوظيفيين في تحديد مكونات النسق الاجتماعي فمنهم من يرى أن الفرد الفاعل هو أهم وحدة في النسق الاجتماعي (أمثال بارسونز) ومنهم من يرى أن الفعل هو أهم وحدة لأنه جزء من عملية التفاعل بين الفاعل والآخرين داخل النسق (بيري، 1997، ص 370).

والاتجاه الوظيفي في تناوله للأسرة والخصوبة يحاول إبراز وجود الأسرة وذلك عن طريق إبراز وظائفها الاجتماعية.

وعند دراسة الأسرة وفقاً للمدخل البنائي الوظيفي نجد التركيز على ثلاثة أنواع من الوظائف (Parsons, 1952, p.24).

- 1 - وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع « الإنجاب » .
 - 2 - وظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة للأسرة ككل أو بالنسبة لبعضها البعض.
 - 3 - وظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها باعتبارهم أعضاء فيها .
- ولذلك يمكن القول بأن النظرية الوظيفية في دراستها للأسرة تركز على العلاقة بين الأسرة والوحدات الاجتماعية الكبرى، والعلاقة بين الأسرة وبين الأنساق الفرعية الأخرى المتضمنة فيها بالإضافة إلى العلاقة بين الأسرة والشخصية.
- وعلى هذا يتضح أن المهتمين بدراسة الأسرة في إطار النظرية البنائية الوظيفية انقسموا في تناولهم للأسرة إلى اتجاهين:

- 1 - اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الكبرى وفيه تبدو الأسرة كعنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير .
- 2 - الاتجاه التحليلي الوظيفي على مستوى الوحدات الصغرى وفيه يركز على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية، ويعتبر تفسير التغيرات بالنسبة للنسق الأسري امتداداً للتفسير الوظيفي للتوازن وتأكيداً لما يسعى إليه النسق من نظام وتشاهده التغيرات نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية أو نتيجة لكليهما معاً، والنسق الأسري كغيره من الأنساق

الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالأنساق الاجتماعية الأخرى وتعتبر الأنساق الاقتصادية والثقافية من أبرز العوامل المؤثرة في الأسرة والتي تؤثر في النظم الاجتماعية للزواج، والقيود والمحرمات التي تفرضها على العلاقة الزوجية، ونظم النسب ونظم القرابة، (واكتساب اسم الأسرة، ونظم الملكية والمهنة والمكانة والهيئة والوصاية ونمط الإعالة، وتوزيع السلطة داخل الأسرة أو خارجها وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادي بين الرجل والمرأة وحقوق وواجبات الوالدين وغيرهما من الأقارب وحقوق وواجبات الأطفال قبل والديهم وقبل غيرهم من الأقارب) (بيومي، 1991، ص88).

4. تالكوت بارسونز:

يعد «تالكوت بارسونز» من أهم العلماء المحدثين المؤيدين للنظرية البنائية الوظيفية في دراسة الأسرة، وهو يرى أنه لا يمكن فهم الأسرة ووظائفها بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى فالأسرة تؤثر وتتأثر بجميع النظم الاجتماعية الأخرى وأن الارتباط المتبادل بين هذه النظم يعد ارتباطاً وظيفياً لأن كل نظام يعتمد على الآخر، وأي خلل في أي نظام ينعكس على النظم الأخرى.

ويرى أن كل فرد يرتبط بأسرتين: أسرة التوجيه التي يأتي منها الفرد، وأسرة الإنجاب التي يكونها الفرد بعد الزواج.

(والزواج هو حجر الأساس في النسق القرابي للأسرة وعندما يتزوج الفرد يفترق عن أسرة التوجيه ليكون أسرة الإنجاب. وتتميز الأسرة الحديثة بالعزلة المكانية والاجتماعية عن أسرة التوجيه) (الخطيب، 2007، ص90).

كما عرف «بارسونز» البناء الاجتماعي بأنه «نسق التوقعات النمطية لسلوك الأفراد الذين يشغلون مراكز خاصة في النسق الاجتماعي» (الخطيب، 2007، ص91).

فالأسرة تتكون من مجموعة من المراكز الاجتماعية ويتوقع من كل فرد أداء أدوار معينة وفقاً للمركز الذي يحتله.

وقد حدد «تالكوت بارسونز» أربع وظائف للنسق الأسري وهي «التكيف - تحقيق الهدف - التكامل - المحافظة على النمط» (الخوني، 1979م، ص149).

• ويعني التكيف القدرة على التكيف مع البيئة الخارجية من خلال سد الحاجات البيولوجية للأعضاء.

• وتحقيق الهدف: هو رسم الأهداف العامة والموافقة عليها وبذل الجهود من أجل تحقيقها.

● أما التكامل: فإنه يعني تدعيم الروابط بين الأعضاء.

● والمحافظة على النمط هي المحافظة على هوية النسق وحدوده، أي التركيز على

الموقف الداخلي للنسق في الأسرة مهتما بالأفراد الفاعلين وتوقعاتهم وقيمهم فقد يعاني الفرد من صراع الدور أو اللامعيارية وتكون الأسرة المؤمل الأول على مواجهة هذه الصعوبات إذ تمتص التوتر وتمنح الاهتمام من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لأعضائها بحيث تطبعهم تبعاً للقيم والعادات الخاصة بالنسق، ويجب على كل نسق أن يحافظ على حالة التوازن فيه (الخولى، 1979م، ص 150 - 151).

وعلى كل حال فإن تناولنا لموضوع الدراسات السكانية لا يتبنى نظرية ديموغرافية أو اجتماعية بعينها، فالظاهرة الاجتماعية ترتبط بمجموعة من العوامل والمتغيرات وفقاً للنمط الثقافي السائد في المجتمع .

■ الخلاصة:

يلاحظ من خلال عرض وتحليل النظريات الاجتماعية والديموغرافية المختلفة التي تناولت أبعاد موضوع الأسرة والخصوبة وما جرى عليها من تغيرات جوهرية أنها تعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها المجتمعات التي ظهرت فيها هذه النظريات.

(وبما أن المجتمع في حالة تطور ونمو دائم، فإن ما يصدق عليه أو يصلح تطبيقه في مرحلة من المراحل لا يصدق ولا يصلح في مرحلة أخرى) (الخشاب، 1964، ص 121).

إن الاتجاهات النظرية التي تم طرحها ومناقشتها قد تناولت دراسة تكوين الأسرة والخصوبة وأثرها على معدلات النمو الديموغرافي من زوايا وجوانب مختلفة فتعددت الاتجاهات وتباينت الآراء التي تفسر التغير في ارتفاع وانخفاض معدلات الخصوبة والنمو الديموغرافي، كما أن هذه الظواهر الاجتماعية لا يمكن تفسيرها بنظرية واحدة فالظاهرة الاجتماعية ترتبط بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها ما هو اجتماعي، واقتصادي وديني وثقافي وسياسي وديموغرافي، كما أنه لا يمكن تعميم تلك النظريات الاجتماعية وتطبيقاتها على جميع المجتمعات الإنسانية وهذا ما يؤيده قول «أحمد الأحمر» ما من نظرية قدمها علماء اجتماع الأسرة كما لاحظنا إلا وبها جوانب نقص تجعلها غير مناسبة حتى لتفسير الواقع الضيق التي طورت في نطاقه، ناهيك من تعميمها على نطاق واسع وفي أوساط مختلفة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ما أن تتبلور نظرية من تلك

النظريات وتصير ملائمة نسبياً لوصف وتحليل بعض جوانب واقع الأسرة المعيشي في وضعية معينة وفترة محددة حتى يتغير ذلك الواقع، وتصبح النظرية متخلفة عنه، وعاجزة عن تفسير ما طرأ على الأسرة من تغيرات (الأحمر، 2004، ص164).

من هذا المنطلق فإن الالتزام التام بمقولات نظرية معينة من النظريات السابق ذكرها سوف يجعل تفسيرنا وتحليلنا للظاهرة السكانية يتسم بالقصور في فهم الموضوع عند دراسة المجتمع الليبي وذلك راجع إلى نشأة هذه النظريات في مجتمعات غربية وأوروبية لها خصوصية اجتماعية وثقافية مخالفة لنمط خصوصية وثقافة المجتمع الليبي. عليه يتطلب الأمر الاهتمام بدراسة التغير الذي حصل في تكوين الأسرة ووظائفها وأثره على معدلات الخصوبة في إطار السياق التاريخي والمعاصر وفقاً لما يأتي:

1 - تسلط النظرية التطورية الضوء على أن الأسرة تمر بعملية تطور من أهم مظاهرها التناقص أو التقلص في حجم الأسرة، وأن هذا التطور يتبع شكلاً خطاً حتمياً واحداً يبدأ بالأسرة الكبيرة ذات الدوائر الرقابية الواسعة، وينتهي بالأسرة الصغيرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء. ويشير بعض التطوريين إلى أن الأسر في مراحل تطورها يتغير شكل رئاستها منذ أن كان الرجل يستحوذ على هذه الرئاسة خاصة في المجتمعات الحربية إلى أن أصبحت تشاركه المرأة هذا الدور في المجتمعات الصناعية. وتسود بينهما روح المشاركة والتعاون، وفي ضوء ذلك تساهم هذه الأفكار في تفسير بعض التغيرات في الأسرة الليبية، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع الليبي لم يبلغ منتهى التقدم، ولذلك نلاحظ مزيجاً بين أشكال مختلفة من الأسر، قد تعبر في الغالب عن نوع من أنواع عملية التحول التي ما زالت جارية.

2 - أما نظرية الصراع في فهمها وتفسيرها للتغيرات التي طالت تكوين ووظائف الأسرة يرجع إلى تأثير دخول الصناعة والاعتماد على الآلة في الإنتاج من جانب، ولفت الانتباه إلى التغير في علاقات السيطرة والخضوع بين الرجل والمرأة والتمييز ضد المرأة من جانب آخر هذا فضلاً عن التمييز بين أدوار الجنسين على الأساس الفسيولوجي. وتضيف هذه النظرية مزيداً من فهم التغيرات التي لحقت بالأسرة في المجتمع الليبي فقد عاش المجتمع الليبي خلال القرن الماضي عمليات تصنيع زادت معدلاتها مع النصف الثاني منه. وقد كان لهذه العمليات نوع من التأثير على التغير في بعض ملامح الخصوبة وانخفاض في معدلات النمو الديموغرافي في المجتمع الليبي .

3 - وكذلك النظرية البنائية الوظيفية تناولت بشيء من التفصيل أفكاراً ومسلمات ذات علاقة بتغير نمط الخصوبة وتكوين الأسرة خاصة التغير في التكوين من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وهو التغير الذي أرجعته إلى عوامل اجتماعية عديدة جاء في مقدمتها التحضر والتصنيع، إضافة إلى ذلك فقد أوضح العلماء الوظيفيون الكثير من التغيرات في وظائف الأسرة، كذلك حيث أكدوا على أن عملية التغير في وظائف الأسرة تتلخص في تقلص هذه الوظائف لتقتصر على الوظائف الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والوظيفة البيولوجية فقط، وهناك آخرون يرون أن التغير في هذه الوظائف سيستمر حتى تصبح الأسرة مجرد شكل شرعي لممارسة العلاقة الجنسية، وفي واقع المجتمع الليبي تلقي هذه الأفكار الضوء على ملامح التغير في الأسرة الليبية وهي ما أشارت إليه بعض الدراسات من وجود اتجاه نحو انتشار الأسرة النووية واستعمال واسع لوسائل تنظيم الأسرة وتحديد العدد المرغوب من الأبناء .

وهذا ما أكدته «بارسونز» من تخلي الأسرة في المجتمعات الحضرية عن جميع وظائفها عدا الوظيفة البيولوجية «الإنجاب» ووظيفة التنشئة الاجتماعية وهذا لا يعني انهيار الأسرة كما يدعي البعض . وفي واقع المجتمع الليبي تلقي هذه الأفكار الضوء على التغيرات التي حصلت في حجم الأسرة الليبية وهو ما أكدته العديد من الدراسات من وجود اتجاه نحو انتشار الأسرة النووية خاصة في المناطق الحضرية مع وجود نمط من الأسرة الممتدة داخل المناطق الحضرية ولكن بطريقة مختلفة عن النمط الممتد الموجود في المناطق الريفية إضافة إلى وجود دراسات أخرى تؤكد على التغيرات في بعض وظائف الأسرة الليبية وهذا يرجع إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي يشهدها المجتمع الليبي .

4 - نلاحظ من خلال الاتجاهات النظرية الديموغرافية التي تم عرضها ومناقشتها أنها تناولت هذه الظاهرة من زوايا وجوانب مختلفة فتعددت الاتجاهات وتباينت الآراء، حيث ركزت النظرية الصراعية «ماركس» على الخصوبة وربطها بالدخل والإنفاق واعتبرت العوامل الأخرى ذات الأثر الفاعل في هذه الظاهرة عوامل ثانوية .

5 - أما نظرية التوازن الاجتماعي «كنجزلي دافز» فركزت على تفاعل الإنسان مع البيئة وهو قادر على أن يحدد حجم الأسرة والعدد المرغوب إنجابها من الأطفال، في حين تناست هذه النظرية أن المجتمعات الأوروبية في فترة ماضية كانت مجتمعات زراعية وبحكم النمط الثقافي السائد في المجتمعات الزراعية يسعى المزارعون إلى

إنجاب عدد أكبر من الأطفال للمساعدة في الأعمال الزراعية ويعتبر الطفل مصدراً اقتصادياً كبيراً للأسرة .

6 - أما نظرية المراحل "كواردو جيني" فتناولت الظاهرة السكانية وتكوين الأسرة من منظور المراحل الثلاث التي مرت بها المجتمعات البشرية الأوروبية عبر تاريخها الطويل إلا أنها لا تضع في اعتبارها الظروف التي مرت بها المجتمعات النامية والتي تتصف بالبطء في آلية التغير، فالانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة صغيرة العدد والمستقلة بذاتها في المدن الحضرية يكون من خلال التخلص من القيود الاجتماعية التي تحددها العلاقات الاجتماعية للأفراد والتخلص من بعض العادات والقيم الاجتماعية البالية، فهذه النظرية أغفلت دور العادات والتقاليد والدين والتي تعتبر المرجع والأساس الذي يوجه تكوين الأسرة والسلوك الإنجابي في مثل هذه المجتمعات.

ولكل مجتمع ظروفه السكانية، وأحواله المعيشية وعاداته الاجتماعية، ومعايير وقيمه الأخلاقية، وفي واقع الأمر فإن أي نظرية من النظريات الاجتماعية إنما هي (تعكس الظروف الاجتماعية للمجتمع الذي ظهرت فيه في فترة زمنية معينة، وعلى رقعة جغرافية محددة، وحيث إن المجتمع في حالة تطور ونمو دائم فإن ما يصدق عليه أو يصلح تطبيقه عليه في مرحلة من المراحل لا يصدق ولا يصلح في مرحلة أخرى) (الخشاب، 1964، ص 121). وهكذا ومن خلال ما تقدم فإن موضوع دراسة النظريات الاجتماعية والديموغرافية وتوظيفها في الدراسات الديموغرافية عموماً ودراسة الخصوبة في المعطى الديموغرافي خصوصاً ينبغي اتباع الاتجاه التكاملي أو اتجاه العوامل المتعددة لأن الظاهرة الاجتماعية «السكانية» بطبيعتها ظاهرة متشابكة العوامل فلا نستطيع تفسيرها من خلال نظرية واحدة أو عامل واحد إنما هي حصيلة مجموعة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وسياسية وبيئية وديموغرافية متداخلة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به.

■ قائمة المراجع

- 1 - الخشاب - أحمد ، سكان المجتمع العربي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964 .
- 2 - خليفي - أحمد ، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي، دراسة حالة الجزائر 1962 - 1987، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1991 .
- 3 - الأحمر - أحمد سالم ، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، بيروت، دار الكتاب

- الجديد، المتحدة، 2004.
- 4 - خاطر - أحمد مصطفى ، عدلي علي طاحون، بناء النظرية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1995.
- 5 - أبوحزمة - حامد ، عرض وتقييم للدراسات المتعلقة بمحددات الإنجاب في مصر، القاهرة، منشورات المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، مكتب البحوث، 1982 .
- 6 - رشوان - حسين عبد الحميد ، السكان من منظور علم الاجتماع، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 2006.
- 7 - الخطيب - سلوى عبد الحميد ، نظره في علم الاجتماع الأسري، الرياض، مكتبة الشقري، 2007.
- 8 - الخولى - سناء ، الأسرة والحياة العائلية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1979م .
- 9 - عوض السيد حنفي ، المشكلة السكانية وتحديات الحياة، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997 ف.
- 10 - الحديثي - طه حمادي ، جغرافية السكان، الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1988.
- 11 - الحوات - علي الهادي ، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، مالطا، منشورات شركة إلجا، 1998.
- 12 - ليلة - علي ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، 1982 .
- 13 - العادلي - فاروق محمد ، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1988.
- 14 - أبوعيانة - فتحي محمد ، جغرافية السكان، بيروت، دار النهضة، ط3، 1986.
- 15 - بيومي - محمد احمد ، القيم والتطرف الديني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991.
- 16 - عبدالمقصود - محمد زكريا ، دراسات في علم السكان، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، بدون تاريخ نشر.
- 17 - غيث - محمد عاطف، علم الاجتماع النظم والتغير والمشاكل، الجزء الثاني، الإسكندرية، دار المعارف، 1967.
- 18 - الخشاب - مصطفى ، دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
- 19 - بن سعد - عبد الرحمن عادل، مقدمة ابن خلدون ، القاهرة، الدار الذهبية للطباعة والنشر، 2006.
- 20 - فياض - هاشم نعمة ، العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية: دراسة حالة العراق، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2012.
- 21 - بييري - الوحيشي أحمد ، الأسرة والزواج - مقدمة في علم الاجتماع العائلي، منشورات الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997 .

22 - Gersy B. Rodgers. Micro Economic Theories of Fertility Behavior, Newyork, 1985.

23 - T.Parsons: The Social System,glance,Free Press 1952.